موقف الحكومة البريطانية من الأزمة المالية في بريطانيا ١٩٢٩-١٩٣٣م

م. م. حارث عبد الرحمن الطيف محمد التكريتي
جامعة تكريت / كلية التربية
قسم التاريخ

المقدمة

يتناول هذا البحث بإمعان، دراسة أحدى الأزمات المالية الخانقة التي أصابت الاقتصاد البريطاني سنة ١٩٢٩م، في عهد الحكومة العمالية الثانية، وما تركته هذه الأزمة من تأثيرات كبيرة على الوضع الاقتصادي بعد عجز المصارف البريطانية عن الإيفاء بالتزاماتها، بشكل جعلها تقع فريسة للدائنين والمرابين، مما حدى بالحكومة العمالية الثانية إلى اتخاذ سلسلة من الخطوات والإجراءات، لمعالجة أثارها على الأصعدة البريطانية كافة.

كان الهدف من هذه الدراسة معرفة، هل أن الأزمة المالية التي أصابت المصارف البريطانية وجعلتها عاجزة عن تقديم الخدمات، هي جزء من الأزمة الاقتصادية العالمية ؟ وهل أنها ستصيب أي حكومة كانت تقود البلاد في تلك المدة ؟ ولماذا في عهد حزب العمال بالذات تقع مثل هكذا أزمات اقتصادية مميتة ؟ وهل أن الحزب جدير بأن يقود البلاد في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية ؟ وهل نجحت هذه الحكومة في تلافي أثار تلك الأزمة ومدى تأثيرها على الموقع السياسي لحزب العمال، ولاسيما أنه كان يقود الحكومة البريطانية. كل هذه التساؤلات يحاول البحث الإجابة عليها.

أدى ازدياد الضغط على أفراد الطبقة العاملة البريطانية إلى التفكير بإيجاد حلول لتخليصهم من واقعهم المرير، لذا أنبرى عدد من المفكرين والمثقفين وقادة عماليين إلى تشكيل اتحادات وجمعيات لتكون الأداة التي من خلالها يمكن إيصال أصواتهم إلى أعلى المستويات، وكان من أهمها الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي الذي تأسس سنة ١٨٨١م،

والجمعية الفابية سنة ١٨٨٤م، وحزب العمال المستقل سنة ١٨٩٣م، ومن ثم التوحد في مؤتمر بلايموث سنة ١٨٩٩م تحت مظلة مؤتمر اتحاد نقابات العمال[١].

توحدت هذه المجاميع العمالية تحت مسمى لجنة التمثيل العمالي، واستمرت بالعمل السياسي، حتى استطاعت أن تصل إلى البرلمان، وفاز من أعضائها تسعة وعشرون نائباً سنة ١٩٠٦م، مما دعاهم لتغيير أسم تجمعاتهم إلى حزب العمال البريطاني، الذي ظل يواكب العمل من أجل أصلاح أوضاع العمال، وعند قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م أنقسم الحزب بين مؤيد ومعارض للحرب أذ تبنى حزب العمال المستقل مع أربعة من كبار رجالات الحزب موقفاً معارض منها، بينما وافق أغلبية أعضاء الحزب في المشاركة وذلك عندما أحسوا أن بلادهم بحاجة إلى خدماتهم، وبناءاً على ذلك شارك الحزب في الحكومة الائتلافية التي تشكلت أثناء الحرب العالمية الأولى، كما أستطاع أن يؤلف حكومته الأولى سنة ١٩٢٤م، والتي سقطت على أثر ما عرف بالرسالة الحمراء[٢]، التي حيكت من قبل حزبي المحافظين والاحرار[٣].

كانت مرحلة مابعد انهيار الحكومة العمالية الأولى صعبة جدا على حزب العمال، وذلك لأنها أضعفت من شعبيته التي تنامت في الآونة الأخيرة، لذلك كان يحاول دائماً تقوية صفوفه من خلال سعيه المتواصل لتلميع صورته التي شوهت في نظر قاعدته الشعبية، فضلاً عن تبنيه العديد من الأهداف التي كانت الجماهير العمالية تسعى لتحقيقها، وما أن حل عام ١٩٢٩م حتى كان على رأس القوائم المشاركة في الانتخابات العامة، والتي من خلالها أستطاع أن يشكل حكومته الثانية بعد فوزه في تلك الانتخابات.

تشكيل الحكومة العمالية الثانية عام ١٩٢٩م

تولت الحكومة العمالية الثانية مقاليد الحكم في بريطانيا، في ظروف اقتصادية صعبة لم تشهدها البلاد سابقاً ، وتزامن ذلك مع بداية حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣م، وتأثيرها على مجمل الاقتصاد البريطاني الذي واجه أزمة مالية شديدة، وفي خضم هذه الأوضاع الصعبة، نجح أعضاء حزب المحافظين [٤]، في اقناع حزب العمال في تولي الحكم في ظروف قاسية، وبحكومة لا تتمتع بألاغلبية البرلمانية[٥]، أذ بلغ عدد مقاعدهم الكلية ٢٨٨ مقعد، مقابل ٢٦٠ مقعداً حصل عليها أعضاء حزب المحافظين، بينما حصل حزب الاحرار[٦] على ٥٧ مقعداً [٧]. وبلغ عدد المشتركين في الانتخابات سبعة ملايين ناخب، وهذا يعود إلى اشتراك النساء ممن تراوحت اعمارهن ٢١-٣٠سنة بالانتخابات للمرة الاولى بعد صدور قانون التعديل [٨].

لقد تعين على حزب العمال أن يحصل على تأييد حزب الاحرار لتشكيل حكومته، وفعلاً نجح الحزب في ذلك [٩]، عندما استقالت حكومة ستانلي بلدوين "**Baldawin**" [١٠]، في الرابع من حزيران عام ١٩٢٩م، بعد أن أسدى نصيحته للملك جورج الخامس **"George V** بأن يكلف رمزي ماكدونالد" **Ramsay Macdonald"** [١١]، بتشكيل الوزارة [١٢].

أوعز الملك جورج الخامس الى ماكدونالد زعيم حزب العمال، بعد استدعائه الى مكتبه، بتشكيل الوزارة الجديدة، فوافق الاخير على ذلك [١٣].

وبذلك تأسست الحكومة العمالية الثانية في حزيران ١٩٢٩م، وشملت عدد كبير من الشخصيات التي سبق لها ان عملت في الحكومة العمالية الأولى عام ١٩٢٤م[١٤]، أذ أن من أصل تسعة عشر عضواً من مجلس الوزراء الجديد كان بينهم اثني عشر عضواً يعملون في مجلس الوزراء السابق [١٥]، ومن الجدير بالذكر أنه حدث لأول مرة مشاركة أول امرأة في تاريخ بريطانيا في استلام حقيبة وزارية، وهي مرجريت بوندفيلد "**Margaret Bondfield**" [١٦]، التي تولت وزارة العمل[١٧].

بدايات الأزمة المالية

لقد شهدت الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الأولى، مرحلة من النمو الاقتصادي الواضح، تزامن مع أعادة البنية الصناعية للعديد من تلك الدول، فجهزت المصانع في الولايات المتحدة الأمريكية، بما تحتاجه من تقنيات فنية وخبرات ساهمت في عملية النمو الصناعي، فضلاً عن التطور التدريجي الذي شهدته المصانع في وسط اوربا وغربها بشكل جعل عجلة الاقتصاد تتطور في تلك الدول، التي أصبحت تتمتع برخاء اقتصادي كبير خلال السنوات ١٩١٨-١٩٢٩م، أذ كان الطلب العالمي على البضائع كبيراً في كل مكان، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن الطلب من جانب المصدرين وحدهم بل كان ايضاً من جانب التجار المحليين، مما أدى في نهاية الأمر إلى تضخم الإنتاج السلعي، وزيادة المضاربة في السندات الصناعية والمالية [١٨]، ثم حدث انهيار في الأسعار والإرباح في خريف عام ١٩٢٩م، وعلى أثر ذلك بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية [١٩]، ثم امتدت لتشمل بقية دول اوربا في تشرين الثاني من العام نفسه [٢٠].

ولد هذا الانهيار الاقتصادي حتمية فرض قيود على الإنتاج، مما أدى إلى زيادة سريعة في البطالة وتهافت جماهير المودعين الذين بدأوا يخشون على مصير ودائعهم، على سحبها من البنوك التي لجأت إدارتها إلى تأجيل الدفع[٢١]، وقد أدى انهيار البناء الاقتصادي الأمريكي إلى زعزعة الائتمان الدولي، وذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك نصف الذهب العالمي، وكان ذلك بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك اعتماد بعض الدول الأوربية على الدعم الأمريكي[٢٢]، كما انتقلت حالة عدم الثقة إلى المراكز المالية في اوربا، وسرعان ما أصبحت واضحة وملموسة في وسط أوربا في النمسا والمانيا، ومع الضعف الاقتصادي الذي كان يكتنف المانيا، كان هناك تطور سياسي هو التنامي السريع لحزب العمال الوطني الاشتراكي الالماني (الحزب النازي)[٢٣]، يعمل على هز كيان التجارة، وذلك لعزم النازيين على رفض مقررات مؤتمر فرساي[٢٤]، وأجراء تغييرات ثورية في الداخل من خلال عزمهم على رفض دفع تعويضات الحرب التي انعكست سلباً على الاقتصاد الالماني[٢٥].

أما في بريطانيا فقد كان رد الفعل على الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد الألماني، كبيرة ومؤثرة جداً ، فقد تأثرت المراكز المالية في لندن أكثر من غيرها من المراكز العالمية، ويرجع سبب ذلك إلى أن جزء كبيراً من أرصدة لندن الإسترلينية جمدت في شكل قروض طويلة الآجل في المانيا، فضلاً عن فقدان الثقة بصفة عامة والذي نتج عن الأزمة المالية الأمريكية والألمانية، والخوف من أن تكون بنوك لندن قد تورطت إلى حد كبير في الخسائر المالية الألمانية، كل ذلك أغرى الدائنين البريطانيين الذين كان لهم غطاء مالي ذهبي كبير في بنوك لندن بالعمل على استرداده، وقد احترمت هذه البنوك كل التزاماتها، الأمر الذي جعلها تخسر الكثير من أرصدتها من الذهب بعد أن بلغ السحب من قبل الدائنين حداً لا يطاق(٢٦).

استمرت خسارة البنوك البريطانية بالازدياد حتى وصلت إلى أعلى مستوياتها في ١٥ تموز ١٩٣٠م، أذ وصلت برقية مستعجلة من محافظ البنك المركزي الفيدرالي لنيويورك إلى بنك لندن يقول فيها " **نحن متفاجئين ومندهشين بالسقوط الحاصل في التبادل الإسترليني هذا اليوم : هل بإمكانك أن توضح هذه المسألة؟**"(٢٧)، عندئذ أجابه محافظ بنك لندن " **انا لا أستطيع أن أوضح السقوط في العملة الإسترلينية، لأنه كان مفاجئ وغير متوقع أن يصل إلى هذا الحد، وربما سيزداد في الأسابيع المقبلة**"(٢٨)، وما أن حل الأول من آب من العام نفسه، حتى أضطرت بريطانيا إلى الحصول على بطاقات الائتمان، التي من خلالها يمكن أجراء العمليات التجارية بالنسبة لأصحاب الأموال في البنوك، من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغ مجموع الخسائر البريطانية من ١٥ تموز إلى ٢٠ أيلول من العام نفسه حوالي ثلاث وثلاثون مليون دولار(٢٩).

كانت هذه الخسائر تزداد يوماً بعد يوم، وذلك لالتزام بريطانيا بالتجارة الحرة، وعدم وضع أية قيود على وارداتها، مما جعل بضائعها المصنعة تتنافس مع كل بضائع العالم المصنعة، وذلك لأن فيليب سنودن "**Philip Snowden**"(٣٠)، وزير الخزانة كان يؤمن بالتجارة الحرة(٣١).

ومن الجدير بالذكر هو تأثير الأزمة المالية بالبلدان المرتبطة بعجلة الاقتصاد البريطاني، لاسيما الدول الخاضعة لنفوذها فقد كانت آثارها واضحة في معظم تلك الدول،

أذ حاول السياسيين البريطانيين تخفيف عبء الأزمة عن بلادهم على حساب الشعوب الخاضعة لنفوذهم[٣٢].

وهكذا أخذت الأزمة المالية تتفاقم يوماً بعد أخر مما حتم على الحكومة البريطانية إلى أتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لمعالجة آثارها السيئة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

إجراءات الحكومة البريطانية لمعالجة الأزمة وآثارها

أدى تفاقم الأزمة المالية في بريطانيا، إلى ارتفاع نسب البطالة داخل المجتمع البريطاني، أذ بلغ عدد العاطلين عن العمل، في عام ١٩٣٠م حوالي المليونين عاطل، وما ترتب على ذلك من زيادة الإنفاق الحكومي، لمعالجة أزمة العاطلين، الأمر الذي أنعكس بدوره على زيادة مساوئ الأزمة المالية[٣٣]، وما تمخض عن ذلك من حدوث إضرابات وتظاهرات كبرى نظمتها الحركة العمالية لدعم العاطلين ومساندتهم، وتبنتها النقابات العمالية،وقد لفتت تلك الإحداث انتباه الرأي العام في الداخل والخارج[٣٤].

شكل رئيس الوزراء ماكدونالد لجان منها خاصة، ومنها رسمية بصفة حكومية لوضع حلول للأزمة المالية البريطانية، وقد كانت كل واحدة منها تعمل بمعزل عن الأخرى، ومن بين هذه اللجان :-

لجنة موسلي سنة ١٩٢٩م

تم بأمر رئيس الوزراء تشكيل لجنة خاصة مؤلفة من (جي. توماس" **J. Thomas**" واسوالد موسلي**"Oswald Mosley"** ولانسبوري **"Lansbury"**) وأوكل الى كل واحد منهم مهمة وضع اقتراحات لمعالجة آثار الأزمة المالية [٣٥]، فجاءت اقتراحات كل واحد منهم بعد دراسة معمقة، فقد اقترح توماس، ضرورة زيادة الصناعات الإنتاجية من اجل تعزيز وتقوية موقف بريطانيا في الأسواق العالمية،وأكد ذلك بقوله "**أن بإمكان الاقتصاد أن يعود للبلد عن طريق زيادة الكفاءات الإنتاجية**"[٣٦]، وفعلاً أخذت الحكومة بهذا الاقتراح، وتحسنت المبالغ التي كانت تمنح للعاطلين عن العمل، كما

تحسنت رواتب المتقاعدين لمدة محدودة، كما أكد توماس على تحسين الطرق وسكك الحديد والإعمال العامة، وإيجاد صناعات جديدة في المناطق التي شهدت كسادا اقتصاديا، وقدر تكاليف هذه المقترحات بخمسة وعشرون مليون دولار، الا أن الحكومة البريطانية لم تؤخذ سوى النزر اليسير من هذه الاقتراحات، وهذا يعود إلى ضخامة المبلغ في حين كانت الحكومة بأمس الحاجة للنقود [٣٧].

أما موسلي، والتي عرفت اللجنة باسمه، فقد كان له رأي خاص ومختلف عن باقي الآراء، ولقي تأييداً من قبل لانسبوري وضمن رأيه بمذكرة رفعت في شباط ١٩٣٠م الى مجلس الوزراء، أكد فيها على ضرورة العمل بسياسة أكثر طموحا للحد من ظاهرة البطالة، وحل الأزمة المالية المرتبطة معها، والاقبال على شراء القوة الإنتاجية من الأسواق الداخلية، من أجل زيادة الطلب على الصناعات المحلية، وهذا يتحقق من خلال عزل الاقتصاد البريطاني عن باقي الدول [٣٨].

أراد موسلي السيطرة على الواردات البريطانية عن طريق فرض التعريفة الكمركية عليها [٣٩]، وعقد اتفاقيات الشراء الضخمة مع المجهزين عبر أنحاء العالم[٤٠]، ولاسيما مع الدول والمستعمرات الخاضعة لسيطرة بريطانيا، والعمل على تطوير النشاط الزراعي المحلي بشكل فعال من أجل تقليل الاعتماد على الواردات الخارجية، وأقترح ايضاً استخدام سياسة الشراء بالدين لغرض تقوية البنوك التي كانت بأمس الحاجة إلى الدعم المباشر، وتنظيم رواتب المتقاعدين، وأحكام القبضة على الصناعات المحلية من أجل زيادة الصادرات، وتوفير البضائع في الأسواق المحلية[٤١]. وعندما قدمت هذه المقترحات إلى وزير الخزانة (سنودن) جوبهت بالرفض، وذلك بسبب تمسكه بمبدأ التجارة الحرة الذي كان سائداً انذاك حتى ان هذا الموضوع نوقش في مؤتمر حزب العمال لعام ١٩٣٠م[٤٢]. وتمكن سنودن في اقناع المجتمعين برفض المقترحات التي تقدم بها موسلي وقد رفضت تلك المقترحات، وقد دللت مناقشات هذا المؤتمر على عمق رغبة الكادر الحزبي في تحقيق رؤية موضوعية للأوضاع الاقتصادية المتردية [٤٣].

عرفت هذه المذكرة بأسم موسلي على الرغم من اشتراك عدد من الاقتصاديين معه في وضع بعض مقترحاتها، كما أنها عدت من الوثائق الحكومية المهمة والسرية،

ولاسيما بعد رفعها إلى مجلس الوزراء، لكنها لم تنل النجاح، لذلك سارع موسلي لتقديم استقالته إلى الحكومة التي كان يشغل حينها منصب رئيس مقاطعة لانكستر، ومن حزب العمال بصورة نهائية [٤٤]، وحل محله كلمنت اتلي " **Clement Attlee**" [٤٥].

فضلاً عن ذلك كانت هناك العديد من الآراء التي كانت تصل إلى الحزب وإلى الحكومة لحل الأزمة ومنها رأي ارنست بيفن " **Ernest Bevin**" [٤٦]، وهو من زعماء حزب العمال، أذ رأى أن الخروج من هذه الأزمة ليس عن طريق التجارة الحرة ولاعن طريق التعريفة الكمركية، وإنما من خلال الصناعة المنظمة والمتطورة وإنتاج المواد المصنعة التي تحتاجها الدولة، والتبادل بهذه المنتوجات مع البلدان الأخرى من اجل الحصول على منتوجاتهم، وبهذا يمكن السيطرة على العملة الوطنية[٤٧]، وكانت هناك أراء مقدمة من بعض أعضاء حزب العمال المستقل وهو أحد مكونات حزب العمال لكن كان معظمها ذات أفكار اشتراكية لقيت معارضة من حزب الاحرار الذي كان يمقت الافكار الاشتراكية، وكذلك رفضت ايضاً من قبل (سنودن) لأن تلك الطلبات كانت خارجة عن قدرة الحزب في حل تلك الأزمة وفي تلك المدة بالتحديد [٤٨].

لجنة الاقتصاد الأولى

شكلت هذه اللجنة في عام ١٩٢٩م من قبل ماكدونالد، وضمت رجال فكر ومال واقتصاد، وعضو واحد من اتحاد التجارة البريطانية، وقد ترأس اللجنة رئيس الوزراء نفسه [٤٩]، استمرت هذه اللجنة بالبحث عن حل لمعالجة الأزمة المالية، لمدة سنتين وفي تموز عام ١٩٣١م نشرت اللجنة تقريرها الذي أكد على ضرورة الرجوع إلى معيار الذهب، أي إبقاء العمل في التغطية الذهبية للعملة، كأساس في اعتماد العملة داخل المصارف البريطانية، وضرورة التخلص من العقبات التي تقف بوجه الصادرات البريطانية، على اعتبار أن هذه الصادرات هي من أهم مصادر الدخل الوطني أذ ترفده بأموال مهمة يجب العمل على ديمومتها [٥٠].

اللجنة الوطنية

شكلت هذه اللجنة في شباط ١٩٣١م من قبل وزير الخزانة البريطاني (سنودن) وترأسها السير جورج مي، وقدمت تقريرها في تموز عام ١٩٣١م متزامنة بذلك مع تقرير لجنة الاقتصاد [٥١]. ومن الجدير بالذكر، أن هذه اللجنة شكلت بنصيحة قدمت إلى وزير الخزانة من قبل حزب الاحرار، وذلك لوجود تقارب في بعض وجهات النظر التي تخص الحزبين [٥٢].

لقد صدم مجلس الوزراء البريطاني بالتقرير الذي رفعه (جورج مي) والذي أكد فيه على ضرورة فرض ضرائب جديدة تصل إلى حوالي أربعة وعشرين مليون دولار، ليكون مجموع الدخل القومي حوالي سبع وتسعون مليون دولار، ويتم ذلك عن طريق قطع أجور الخدمات العامة، بما فيها قطاع المعلمين والقوات المسلحة[٥٣]. كما جاء في التقرير أن الحكومة ستواجه عجز للسنوات ١٩٣٢-١٩٣٣م وبقيمة مائة وعشرون مليون دولار[٥٤].

عبر (جورج مي) وزملائه بأن زيادة الإنفاق على مرافق الحياة الاجتماعية من الخدمات العامة سيؤدي إلى توزيع الاموال بشكل ردئ، لذلك حاولوا تقليل الإنفاق في الخدمات العامة، إما الجناح اليساري لحزب العمال فقد عد هذه الخطوات غير صحيحة وأن الزيادة في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية امراً ضرورياً ، وعلى هذا الأساس فأن كلا الطرفين كان يجد فلسفته هي المثلى بالنسبة للميزانية [٥٥].

يبدو من هذا أن الحكومة كانت في وضع حرج للغاية فأما أن تتبنى موقف اللجنة وتتخلى عن ماجاء في قائمة الحزب الانتخابية من تحسين الأوضاع، وإما تقف إلى جانب الجناح اليساري من الحزب والذي كان يريد تطبيق فعلي على ارض الواقع من تحسين الخدمات الاجتماعية، في حين كانت الحكومة بأمس الحاجة إلى الاموال.

أستغل التقرير لأغراض سياسية من قبل أعضاء حزبي المحافظين وبعض اعضاء حزب الاحرار، وذلك لجعل الحزب ينهار بصورة أسرع مما يفسح المجال أمامهم للعودة إلى السلطة، كما شنت صحف محلية حرب اعلامية على الحكومة للضغط عليها من أجل الموافقة على تقرير (جورج مي) والعمل به [٥٦].

نتائج الأزمة المالية

كان على الحكومة أن تتخذ إجراءات سريعة، لأن الأزمة قد تفشت في عموم بريطانيا، لذلك سارعت إلى تشكيل لجنة اقتصادية جديدة تقوم بدراسة مقترحات لجنة مي، وضمت اللجنة عدداً من السياسيين والاقتصاديين وهم (ماكدونالد، سنودن، توماس، هندرسن، غراهام) وقد زودوا بمذكرة تفصيلية عن النتائج التي خرجت بها لجنة مي [٥٧].

وبعد بحث واستقصاء، قدمت اللجنة الجديدة تقريرها في ٣١ تموز ١٩٣١م، الذي جاء فيه : ضرورة الحصول على قرض مالي ينقذ البلاد ويخرجها من واقعها الحاضر، ومعالجة أثار الأزمة المالية المتفاقمة التي أخذت تشل مرافق الحياة العامة، ومما يجدر ذكره هنا أن أعضاء اللجنة قدموا تقريرهم دون الرجوع إلى رئيس اللجنة ورئيس الوزراء الذي كان قد سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية[٥٨].

عرضت المقترحات على البرلمان البريطاني، فاستجاب بصورة سريعة وطلب قرض مالي قدره خمسون مليون دولار من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما ان الأزمة في هاتين الدولتين لم تكن بالمستوى نفسه في بريطانيا على الأقل في هذه السنوات، وقد قوبل الطلب بالموافقة من قبل الدولتين، أذ أقرضت فرنسا بريطانيا مبلغ قدره خمس وعشرون مليون دولار وكذلك الولايات المتحدة الامريكية ايضاً [٥٩].

شهدت الساحة السياسية البريطانية في المدة من ١١-٢٣ آب ١٩٣١م اجتماعات ومؤتمرات اشترك بها قادة المعارضة وأصحاب المصارف[٦٠]، ومن الجدير بالذكر ان وسائل الاعلام البريطانية كانت تتناول موضوع الازمة بالتفصيل وتوضح ضعف الحكومة وعجزها عن حل الازمة [٦١].

وعلى الرغم من القرض المالي الا ان الازمة المالية زادت الأزمة المالية تعقيدا، مما دفع الحكومة البريطانية إلى طلب قرض جديد من فرنسا والولايات المتحدة الامريكيةً إلا أن الرد جاء مفاجئاً من مصرف نيو يورك في ٢٣ آب ١٩٣١م وذلك بأن منح القرض الجديد سيكون امراً مستحيلاً، ما لم تتخذ الحكومة الربطانية إجراءات جديدة لحل الأزمة وبجدول زمني وحسب قرارات لجنة مي، وبعد مفاوضات ومناقشات سويت المشكلة وحصلت بريطانيا على قرض جديد بمبلغ ثمانين مليون دولار من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[٦٢].

أثناء انعقاد مجلس الوزراء في ٢٣ آب ١٩٣١م، حصل جدل ونزاع حول تأمين مبالغ العاطلين عن العمل وسداد متعلقاتهم[٦٣]، وبعد موافقة الحكومة على شروط البنوك الأجنبية، انقسم المجلس بين مؤيد لماكدونالد ومعارض له [٦٤]. وفي اليوم التالي (٢٤ آب)، ابلغ ماكدونالد أعضاء الحكومة بتقديم استقالتهم، وأجرى حوار مع المعارضة، وابلغهم بأنه سوف يشكل حكومة (وطنية) جديدة، لذلك أعلن بعد ظهر ذلك اليوم نهاية الحكومة العمالية الثانية[٦٥] .

يبدو أن الحكومة بعدما عجزت عن إيجاد حل للازمة المالية بمفردها أرادت إيجاد حلفاء لها يكون لهم دور في حل مثل هكذا قضايا، لذلك نراها تتوجه نحو الاستقالة بمحاولة منها لإيجاد مخرج لها من هذه الأزمة.

استطاع ماكدونالد أن يقنع أعضاء حزب العمال بالمشاركة معه، في تأليف الحكومة وابلغهم انه في حالة عدم قيامه بتشكيل هذه الحكومة، فأن عليهم أن يواجهوا حكومة محافظة بحتة تحت زعامة بلدوين[٦٦].

ومن الجدير بالذكر لم يقم رئيس الوزراء ماكدونالد بأي توضيح لحزب العمال حول الاستقالة وحول تشكيل حكومة ائتلافية، أذ كان قراره بمثابة صدمة لأعضاء الحزب، ولاسيما تشكيله حكومة ائتلافية بهذه السرعة دونما اخذ قرار من مجلس الحزب، الذي يعد المرجع الاعلى لكل تحركات أعضائه [٦٧].

تشكيل الحكومة الائتلافية (الوطنية)

كان من نتائج الأزمة المالية تشكيل الحكومة الائتلافية في آب ١٩٣١م والتي قامت على أساس أنها ائتلاف حزبي مؤقت[٦٨] من شأنه أن يواجه أثار الأزمة المالية ويمنح الحلول لكبح جماحها والعمل على جعل الموازنة المالية للحكومة تسير بشكلها الصحيح، وان ماحدث هو أمر طارئ يمكن تجاوزه. ومع ذلك لم تخول الحكومة بتشريع القوانين والقرارات الضرورية وغير الضرورية، أو لايناسب هذا الغرض التي قامت من اجله، أو لايتفق مع الاحزاب المشكلة لهذا الائتلاف، فلهذا لايوجد أي تفويض من الأخذ بنظام التعريفة الكمركية التي أرادها حزب المحافظين، وبذلك تكون هذه الحكومة قد جاءت لملئ الفراغ، وقد ضمت في عضويتها عشرة وزراء، أربعة من المحافظين، وأربعة

من العمال، واثنان من الاحرار، ومن الجدير بالذكر هو توجيه الحكومة دعوة للسير لويد جورج" **Lloyd Georg"**[٦٩]، وهو من السياسيين الكبار، للاشتراك بوزارتها إلا انه أعتذر متذرعاً بمرضه[٧٠].

عملت الحكومة البريطانية الجديدة بعد حصولها على القرض الجديد وتحمل أعبائه، على قطع ١٠% من فوائد قطاع البطالة، كما سعت إلى فرض ضرائب على الواردات الخارجية، إلا أن حزبي الاحرار والعمال رفضوا مثل تلك الضرائب، الأمر الذي دفع تلك الحكومة إلى التراجع عن قرارها، كونها حكومة ائتلاف. وأمام إصرار أعضاء حزب المحافظين على فرض التعريفة الكمركية، اضطر ماكدونالد على قبول فرضها مقابل إبقائه على رأس الحكومة في الانتخابات القادمة، فيما أذا حصل حزب المحافظين على أغلبية الأصوات على أساس الاتفاق السابق[٧١].

وعلى اثر ذلك حل البرلمان البريطاني في السابع من تشرين الأول عام ١٩٣١م، وقدمت القوائم الانتخابية للشعب، وقد أثبتت نتائج الانتخابات مدى ضعف القاعدة الشعبية لحزب العمال [٧٢]، أذ لم يحصل أعضاءه إلا على (٤٦ مقعد)، وحصل حزب الاحرار على (٧٢ مقعد)، أما المحافظين فقد حصلوا على أغلبية المقاعد (٤٧١ مقعد) فعهد بالحكم إلى ماكدونالد حسب اتفاقهم السابق[٧٣]. ليشكل حكومته الثالثة.

يبدو إن فشل حزب العمال في معالجة الأزمة المالية قد اثر سلباً على سمعته مما أدى إلى فشل الحزب في الانتخابات، كما أن تقاعس الحزب في الإيفاء بوعود التي قطعها على نفسه لقاعدته الشعبية في الانتخابات السابقة في تحسين أوضاع العاطلين عن العمل قد جاءت بشكل عكسي تماماً .

سعت الحكومة الجديدة إلى حل الأزمة بتطبيق قرارات لجنة مي كاملةً ، لكن آثارها انتهت بانتهاء الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٣٣م[٧٤].

واجه حزب العمال انشقاقات حادة بين صفوف أعضاءه، ولاسيما بعد خروج ماكدونالد ورفاقه، واشتراكهم في حكومة حزب المحافظين، فقد ترك بظلاله على مسيرة الحركة النقابية البريطانية، لم تتخلص منه إلا بعد مرور عشرين عاماً[٧٥].

ويشير احد الباحثين في هذا المجال إلا إن ((لولا خروج ماكدونالد على مبادئ الحزب عام ١٩٣١م، لأصبح أمر رئاسة الحزب كله في يده، ولقبل الحزب نهائياً أن يكون موقفه في رئاسته كموقف حزبي المحافظين والاحرار في رئاستهما، ولكن خيانة ماكدونالد لمبادئ حزبه أعادت إلى الحزب بشكل قوي الاتجاهات التي ترمي إلى الحد من سلطات الرئيس)) (٧٦).

يمكن القول في نهاية الحديث إن الحكومة العمالية الثانية كانت تقوم بدور اكبر من طاقتها، أذ هي تحاول الإيفاء بوعودها لناخبيها الذين كانوا السبب في اعتلاء الحزب للسلطة، فضلاً عن محاولتها أرضاء حزب الاحرار حليفها في الحكم، والذي كان يحاول دائماً الوقوف بوجه بعض الإصلاحات التي تحاول الحكومة القيام بها. كما أن عجز الحكومة في الحد من الزيادة السريعة للأزمة المالية وانعكاساتها على الشعب البريطاني الذي بدأ يثقل من جراء تلكأ الحكومة في إيجاد الحلول لها.

وعلى الرغم من كل هذا فأن الحكومة العمالية الثانية كانت جادة في التوصل إلى حل للأزمة المالية، لكنها في الوقت نفسه تواجه متاعب تجعلها غير قادرة على ذلك. وفي ظل كل هذه الظروف يمكن القول بأنها سعت لحل الأزمة وكان لها الدور الأكبر في تشكيل لجان مختلفة لحلها، كما أنها قد تركت بصماتها في تطوير بعض مرافق الحياة الاجتماعية للشعب البريطاني، إلا أنها في الوقت نفسه كانت غير موفقة في التحرك بخطى سريعة لتدارك نفسها.

الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها :-

١- فشلت حكومة حزب العمال البريطاني الثانية في التصدي للأزمة المالية، على الرغم من الخطوات التي اتخذتها لحلها وذلك لكونها جزء من الازمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها معظم دول العالم.

٢- كانت الخطوات التي اتخذتها الحكومة ناجحة من الناحية الادارية لكنها لم تستطع التوصل الى نتيجة نهائية تحسم الموقف، وهذ الامر كان ستواجهه أي

حكومة كانت بالسلطة وذلك لشدة الازمة المالية وارتباطها بالازمة الاقتصادية العالمية.

٣- واجهت بريطانيا أزمة اقتصادية خانقة، للمدة من ١٩٢٩-١٩٣٣م، وقد ولدت هذه الأزمة عجز مالي أصاب الاقتصاد البريطاني بشكل عجزت الحكومة عن أيجاد مخرج للبلاد، فضلاً عن هذا الانهيار المالي فقد أدى هذا الانهيار إلى تولد العديد من المشاكل داخل البلاد من أهمها أزمة البطالة التي تفاقمت كثيراً وولدت نقمة عمالية على الحزب.

٤- كان التزام أعضاء حزب العمال بقضية العاطلين عن العمل، من الأسباب المهمة التي جعلتهم يفشلون في أيجاد حل للأزمة المالية، إذ أن العمال كانوا يسعون لحل الأزمة المالية دون أن يؤثروا على فوائد البطالة.

٥- سبب خروج ماكدونالد من الحزب أزمة سياسية داخل الحزب، أذ فقدت الثقة بزعيمهم الذي سعى وراء مصلحته الشخصية، متجاهلاً مبادئ حزبه التي ترعرع عليها، لكن يبدو انه كان ميالاً للسلطة أكثر من القيام بدوره الذي أوكل إليه من قبل ناخبيه وحزبه، الذين كانوا يتأملون أن يجد لهم صيغة حل لتقليل بعض مصاعب الحياة التي تواجههم.

٦- يظهر أن أعضاء حزب العمال كانوا يؤمنون بالأفكار الاشتراكية بشكل نظري، دون أن ينجحوا بتطبيقها على ارض الواقع، وقد برز ذلك بشكل جلي في فشلهم في أيجاد الحلول الناجحة لمواجهة الأزمة المالية ؟

٧- أخطأت الحكومة العمالية الثانية بموقفها من وزير الخزانة (سنودن) أذ على الرغم من كونه من ابرز الاقتصاديين البارعين في مجاله، إلا انه كان من الأفضل الاستعانة بشخص ذو تجربة فعلية، ويمتلك خبرة في مواجهة مثل هكذا قضايا قد تواجه البلاد.

٨- لم يستغل حزب العمال الصحافة لصالحه، ولم يوظف صحفه التي رافقته منذ التأسيس بالمجال الذي يمكن من خلاله توضيح موقف حكومته من الأزمة وأسباب تلكؤها في أيجاد الحل امام الرأي العام البريطاني ؟

الملحق رقم (١)

يوضح توزيع المناصب الوزارية في الحكومة العمالية الثانية[١].

ت	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الإنكليزية	المنصب
١	جي. رمزي ماكدونالد	J.Ramsay Macdonld	رئيس الوزراء
٢	آرثر هندرسن	Arthur Henderson	وزير الخارجية
٣	لورد بارمور	**Lord Parmoor**	امين عام مجلس الوزراء
٤	اللوررد سانكي	Lord Sankey	رئيس مجلس اللوردات
٥	جي.هـ.توماس	J. H. Thomas	حامل أختام الملك
٦	فيليب سنودن	Philip Snowden	وزير الخزانة
٧	جي. ار. كلانس	J. R. Clynes	وزير الداخلية
٨	اللورد باسيفيليد	Lord Passfield	وزير المستعمرات
٩	توماس شو	Thomas Shaw	وزير الحربية
١٠	دبيلو ووج وود بين	W.Wedg Wood Benn	وزير الهند
١١	دبيلو ادامسون	W.Adamson	وزير الدولة لشؤون اسكتلندا
١٢	اللورد ثومسون	Lord Thomson	وزير الطيران
١٣	مارغريت بوندفيليد	**Margaret Bondfield**	وزير العمل
١٤	نويل بكستون	Noel Buxton	وزير الزراعة
١٥	السير جارلس ترفليان	Sir Charles Trevelyan	وزير هيئة التعليم
١٦	أ. ف. الكسندر	A.V.Alexander	وزير البحرية
١٧	ارثر كرين وود	Arthur Green Wood	وزير الصحة

١٨	السير اوسوالد موسلي	**Sir Oswald Mosley**	رئيس مقاطعة لانكشير
١٩	جورج لانسبوري	George Lansbury	مفوض اعمال أول

(١) G.D.H.Cole, A History of the Labour Party From 1914, London, Routledge Press ,1948,p.225-226.

الملحق رقم (٢)

يوضح خطة جورج مي وأربعة من زملائه واثنين من حزب العمال لحل الأزمة[١].

ت	جهة القطع	المبلغ بالدولار
أ	**تأمين البطالة**	
١	تقليل نسبة الفائدة ٢٠%	١٥ مليون
٢	زيادة المساهمات الأسبوعية ٢ بنس	١٠ مليون
٣	أتساع خطة العمل الجماعي	٥ مليون
٤	تشديد الظروف للحصول على الفائدة	٦ مليون
٥	تقليل الفائدة إلى ٢٦ اسبوع في أي سنة	٨ مليون
٦	أختيار الوسائل لخطة النقل والمواصلات	٢٣ مليون
		٦٧ مليون دولار
ب	**التعليم**	
١	تقليل رواتب المعلمين ٢٠ %	١٤ مليون
ج	**الخدمات القتالية**	
١	تقليل الدفع في كل المستويات إلى ١٠ %	٢ مليون
د	**الشرطة**	
١	تقليل الدفع إلى ١٢,٥ %	١ مليون
هـ	**تمويل الطرق**	
١	**تأجيل الخطط التنموية**	٨ مليون

,	**أخرى**	٥ مليون
	المجموع	**٩٧ مليون دولار**

(1) Robert Skidelsky, Politicians and the Slump the Labour Party Covernment of 1929-1931, London, the University Press, 1967, p.345.

هوامش البحث

(1) Henry Pelling, The Origins of the Labour Party 1880-1900, London, Glarendon Press, 1965.

(٢) الرسالة الحمراء : وهي رسالة وجهت من زينوفيف زعيم الاممية الثالثة في عام ١٩٢٤م الى الحزب الشيوعي البريطاني يدعو فيها الى اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لضمان المصادقة على المعاهدتين اللتين وقعتهما الحكومة البريطانية والسوفيتية، كما دعت الرسالة الى القيام بعصيان مدني عسكري وثورة مدنية في المناطق العمالية. للتفاصيل انظر : حارث عبد الرحمن الطيف محمد التكريتي، نشأة حزب العمال البريطاني وتطوره حتى عام ١٩٢٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٧م،ص ١٦٠-١٦٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) حزب المحافظين : تعود جذور نشأة هذا الحزب إلى الحزب التوري الذي ظهر أثناء رد الفعل الملكي عام ١٦٧٨-١٦٨٠م، إما كلمة المحافظين فقد ظهرت أول مرة عام ١٨٣٤م. للتفاصيل انظر : Encyclopedia Britannica 2005-CD

(٥) نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (١٩٤٥-١٩٥١م) أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٦م، ص٧٢-٧٣.

(٦) حزب الاحرار: وهم خلفاء الهويغيين الذين ينادون بالحقوق الشعبية ضد الملك منذ القرن السابع عشر فصاعداً ،ويرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالقادة الديمقراطيين في القرن التسع عشر، وقد ألفوا الوزارة عدة مرات في بريطانيا. للتفاصيل انظر :
Encyclopedia Britannica 2005-CD.

(٧) ج.هـ. كول، تاريخ الفكر الاشتراكي، ترجمة، عبد الكريم احمد، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت، ج٢،ص٢٤١.

(8) R. Bassett, Nineteen Thirty –one-Political Crisis, London, Macmillan, 1958,p.26l

مجلة كل شئ والعالم، العدد ١٨٨، لسنة ١٩٢٩م، ص٩.

(٩) هاري. و. ليدلر،الحركات الاشتراكية، ترجمة، محمد طاهر، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج٢، ص٧٤٣.

(١٠) ستانلي بلدوين : ١٨٦٧-١٩٤٧م سياسي بريطاني تخرج من جامعة كامبرج، أصبح عضواً في البرلمان عام ١٩٠٨م، مثل حزب المحافظين، استلم منصب رئيس مجلس التجارة عام ١٩٢١م، استقال من العمل السياسي عام ١٩٣٧م لاعتلال صحته. للتفاصيل انظر :

Encyclopedia Britannica 2005-CD.

(١١) رمزي ماكدونالد : ١٨٦٦-١٩٣٧م،سياسي ورجل دولة بدأ حياته السياسية بانتمائه إلى الجمعية الفابية، بعد أن التقى برناردشو وسدني ويب، ثم انتمى إلى حزب العمال المستقل عام ١٨٩٤م، شكل الحكومة العمالية الأولى عام ١٩٢٤م، والثانية ١٩٢٩م، استقال عام ١٩٣٥م. للتفاصيل انظر :

Encyclopedia Britannica 2005-CD.

(١٢) نشأت العاني، المصدر السابق، ص٧٣.

(13) Carlf-Brand, The British Labour Party, London , Hoover Press, 1974, p.134.

(14) Henry Pelling, A Short History of the Labour Party , London, Macmillan, 1961, p.64.

(15) Cole, Op.Cit., p.226.

(١٦) مرجريت بوندفيلد : ١٨٧٣-١٩٥٣م، انتمت إلى اتحاد التجارة وأصبحت من قائدات الاتحادات التجارية، وتعد أول امرأة في بريطانيا تدخل مجلس الوزراء، شغلت منصب وزير العمل في الحكومة العمالية الثانية ١٩٢٩-١٩٣١م،تقاعدت من العمل السياسي عام ١٩٤٨م. للتفاصيل انظر :

Encyclopedia Britannica 2005-CD.

(١٧) بدون مؤلف، نساء بريطانيا والدور الذي لعبتن في شؤون بلادهن العامة،القاهرة، دار مصر للمطبوعات، د.ت، ص١٥، والملحق رقم (١) يوضح توزيع المناصب الوزارية.

(١٨) ماكس بير، تاريخ الاشتراكية البريطانية، ترجمة، فؤاد اندراوس، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، د.ت، ج٢، ص٢٥٥.

(١٩) عبد العظيم رمضان، تاريخ اوربا في العصر الحديث، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٧م،ج٣، ص٥٥.

(20) T. L. Jarman , Democracy and World Conflict-A History of Modern Britain , London , Bland Ford Press , 1963 , p.149.

(٢١) ماكس بير، المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(22) Henry Pelling , Modern , Britain 1855-1955, London, Thomas Nelson, 1960, p.111.

(٢٣) الحزب النازي : وهو حزب العمال الوطني الاشتراكي الالماني أسس في آذار ١٩١٨م، تحت اسم جمعية العمال المستقلين، وغير اسمه بعد الحرب العالمية الأولى إلى حزب العمال الوطني ١٩١٩م، وفي نيسان عام ١٩٢٠ غير اسمه من جديد بـ حزب العمال الوطني الاشتراكي الالماني، الذي اشتهر بأسم الحزب النازي. للتفاصيل انظر : عمار شاكر محمود الدوري، الدبلوماسية الاوربية ومؤتمر ميونخ عام ١٩٣٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت،٢٠٠٧م،ص٩-١٠.

(٢٤) مؤتمر فرساي : عقد المؤتمر في قاعة المرايا بقصر فرساي بفرنسا، وذلك في ١٨ كانون الثاني ١٩١٨م، نوقشت فيه تسويات الحرب العالمية الأولى. للتفاصيل انظر : علي نشمي حميدي، تاريخ مؤتمر الصلح في باريس والمشرق العربي ١٩١٩-١٩٢٠م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية –ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٥م.

(٢٥) ماكس بير، المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(27) Robert , Op.Cit., p.339.

(28) Ibid., p.339.

(29) Ibid., p.339.

(٣٠) فيليب سنودن : ١٨٦٤–١٩٣٧م، انتمى إلى حزب العمال المستقل عام ١٨٩٩م، أصبح في عام ١٩٠٦م عضواً في البرلمان ممثلاً عن حزب العمال، شغل منصب وزير الخزانة في حكومة العمال الأولى ١٩٢٤م والثانية ١٩٢٩م. للتفاصيل انظر: Encyclopedia Britannica 2005-CD.

(31) Cole , Op.Cit., p. 236.

(٣٢) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، منشورات مكتبة البدليسي،١٩٨٧م، ص ١٠٠–١٠١.

(33) J.H. Bettey , English Historical Documents 1906-1939, London , Rontledge Press , 1967,p.118.

(٣٤) وليم ز. فوثر،موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية، ترجمة، عبد الحميد الصافي، بغداد، دار الثورة، ١٩٧٤م، ص١٢٣.

(35) T.O.Lloyd , Empire Welfare State Europe-English History 1906-1992 ,London , Oxford University Press ,1955,p.161.

(36) Brand , Op.Cit.,p. 148.

(37) Ibid.,p.148.

(38) L.C.B.Seaman , Post-Victorian Britain 1902-1951, London , Methuen and CO.Ltd , 1966,p.211.

(٣٩) كان هناك خلاف وجدل بين الأحزاب البريطانية حول فرض الرسوم الكمركية الثقيلة على الواردات، أذ أيدها حزب المحافظين الذين عدوها حماية للمنتوجات الوطنية، وعارضها أكثرية حزب الاحرار والعمال. للتفاصيل انظر : حافظ عفيفي باشا، الانجليز في بلادهم، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية،١٩٣٥م، ص١٧١.

(40) Lloyd, Empire 1906-1992, p.161.

(41) Cole ,Op.Cit.,p. 237.

(٤٢) نشأت العاني، المصدر السابق، ص ٧٤.

(43) Lloyd ,Empire 1906-1992 ,p.161.

(44) Seaman ,Op.Cit.,p.211.

(٤٥) كلمنت اتلي : ١٨٨٣-١٩٦٧ م، سياسي ورجل دولة بريطاني عمل في المحماة، وعرف عنه اهتمامه بتطوير نظام الرعاية الاجتماعية، عمل عضواً في الحكومة العمالية الثانية،عمل نائباً لتشرشل في الحكومة القومية التي تشكلت في عام ١٩٤٠م، أصبح رئيس الوزراء للمدة ١٩٤٥-١٩٥١م.للتفاصيل انظر :
Encyclopedia Britannica 2005-CD.

(٤٦) ايرنست بيفن : ١٨٨١-١٩٥١م، بدأ حياته مزارعاً ، ثم انتقل للعمل النقابي أذ استطاع في عام ١٩٢١م أن يوحد خمسين نقابة عمالية، أصبح وزيراً للخارجية في حكومة اتلي ١٩٤٥-١٩٥١م. للتفاصيل انظر :
Encyclopedia Britannica 2005-CD.

(47) Cole ,Op.Cit.,p.240.
(48) Charles Loch Mowat ,Britain Between the Wars 1918-1940 , London, Methuen ,1965, p.286.
(49) Pelling ,A Short History ,p.64.
(50) Brand ,Op.Cit.,p.154.
(51) Ibid., p.154.
(52) Cole , Op.Cit.,p.251.
(53) Brand , Op.Cit.,p.154.

(٥٤) ; Robert ,Op.Cit.,p.345خطة جورج مي لحل الأزمة والملحق رقم (٢) يوضح

(55) Ibid., p.345.
(56) Ibid., p. 349.
(57) Ibid., p.352.

(٥٨) في حين كانت الأزمة تتفاقم في بريطانيا، غادر ماكدونالد البلاد متوجهاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لحضور افتتاح فلم زوجته (جينيت ماكدونالد) أذ كانت تعمل ممثلة في الهوليود، وكان فلمها بعنوان (حبيب في منتصف الليل). للتفاصيل انظر :

Ibid.,p. 352.

(59) Cole ,Op.Cit.,p. 252.
(60) Ibid., p.253.
(61) Brand ,Op.Cit.,p.155.

(62) Pelling ,Modern Britain ,p.111.
(63) Cole ,Op.Cit.,p.253.
(64) Brand, Op.Cit., p.157.
(65) Pelling , A Short History ,p.67.
(66) Cole , Op.Cit.,p.253.
(67) Ibid.,p. 257.
(68) Harry Board Man ,The Clory of Parliament , London ,George Allen , 1960,p.39.

(٦٩) لويد جورج : ١٨٦٣–١٩٤٥م : درس القانون، وتدرج في المناصب حتى أصبح وزيراً للخزانة عام ١٩٠٨م، ثم وزيراً للذخائر عام ١٩١٥م، ووزيراً للحرب ١٩١٦م، وفي كانون الثاني ١٩١٦م أصبح رئيس الوزراء واستمر حتى عام ١٩٢٢م. للتفاصيل انظر:

Encyclopedia Britannica 2005-CD.

(70) Cole ,Op.Cit.,p.259.
(71) Ibid., p.260.
(72) Elain- Windrich ,British Labour's Foreign Policy ,London ,Creen Wood Press ,1952 ,p.98.
(73) T.O. Lloyd , Empire to Welfare State English History 1906-1967, London, Oxford Press ,1970, p. 175.

(٧٤) احمد محمد لطفي، تاريخ انجلترا الاقتصادي في العصر الحديث، القاهرة، مطبعة الانجلو المصرية، ١٩٤٥م،ص١٤٥.

(٧٥) جمال البنا، في التاريخ النقابي المقارن، القاهرة دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٧١ م، ص٦٦.

(٧٦) ر.ت. مكنزي، الاحزاب السياسية في بريطانيا، ترجمة، محمد مصطفى عطا، القاهرة، دار المعارف بمصر، د.ت، ص١٠٤.